10 مطالب،
سنوات بعد الإبادة التي ارتكبها داعش

تقرير
أغسطس ٢٠٢٤

C4JR COALITION FOR JUST REPARATIONS
Jiyan Foundation for Human Rights
seed foundation Social Educational Economic Development
Yazda

بعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، وبعد ثلاث سنوات من إقرار قانون الناجيات الأيزيديات من قبل البرلمان العراقي، لا يزال الناجون من مختلف المجتمعات العراقية يواجهون عقبات منهجية تحول دون تعافيهم. وبعد عقد من العنف الشديد والأسر والنزوح، وبينما لا يزال أكثر من 2,600 إيزيدي مختطفين ومصيرهم مجهول، فإن التهديد بإغلاق مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق وعدم وجود حلول دائمة يخيم على الذكرى العاشرة للإبادة.

تم تطوير هذا التقرير بالتشاور مع أعضاء التحالف للتعويضات العادلة (C4JR)، مع المؤلفين الرئيسيين ألانا ترافرز وصابر سعيد (مؤسسة ژيان)، وكريستين بيري ومارلي تينوك (مؤسسة SEED)، وزوي باريس منظمة(يزدا)، بدعم من ميريد سميث (مستشارة لدى C4JR).

لم يكن هذا التقرير ممكنا بدون المساهمات القيمة لأعضاء التحالف للتعويضات العادلة C4JR، على وجه الخصوص: منظمة عالم أفضلBWO، منظمة داك (DAK)، منظمة فريدة العالمية (FGO)، المؤسسة الايزيدية الحرة (FYF)، بيت التعايش (HoC)، منظمة العدالة لحقوق الأقليات (JOMR) ، ومؤسسة ژيان لحقوق الإنسان ، الذين أجروا مشاورات مع مجموعات مختلفة من الناجين، والتي كانت نتائجها أساس هذا التقرير؛ ومنظمة يزدا، التي قدمت بيانات من تقييمها الخاص مع الناجين والناجيات لإثراء التقرير.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لتحالف التعويضات العادلة ©C4JR.

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان، هي منظمة خيرية تدعم الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، تدافع عن الحريات الأساسية، وتعزز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. تقدم مؤسسة ژيان العلاج النفسي والطبي، بالإضافة إلى خدمات دعم أخرى، للناجين من الصدمات، الإرهاب، العنف المنزلي، وانتهاكات حقوق الإنسان في كردستان، العراق، وسوريا.

التحالف للتعويضات العادلة (C4JR)، هو تحالف من المنظمات غير الحكومية في العراق اجتمعت للمطالبة بتعويضات شاملة للناجين من جرائم والفظائع التي ارتكبت خلال صراع داعش، يسعى إلى توفير مساحة تعاونية وآمنة حيث يمكن معالجة شكاوى الناجين من جميع المجموعات المتضررة –من الايزيديين، التركمان، الشبك، الكاكائيين، المسيحيين، الشيعة، السنة وغيرهم.

مؤسسة سييد SEED، هي منظمة غير ربحية ملتزمة بحماية وتمكين ودعم تعافي الناجين من العنف والفئات الضعيفة من خلال تقديم خدمات شاملة وعالية الجودة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS)، والخدمات القانونية، والحماية، والمأوى؛ وتقديم التدريب والتعليم للعاملين في حماية وتقديم الخدمات للناجين؛ والمناصرة لتعزيز القوانين والسياسات والممارسات والحماية للفئات الضعيفة، ولتعزيز التغيير الاجتماعي.

منظمة يزدا، تأسست في عام 2014، بعد ثلاثة أسابيع من بدء حملة الإبادة الجماعية في سنجار، وكانت من أولى المنظمات التي قدمت المساعدات الطارئة للناجين. يزدا أول جهة وثقت الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الايزيديين، وقادت جهود المناصرة للعدالة والمساءلة. منذ تأسيسها، تدير يزدا مجموعة من المشاريع الإنسانية والعدالة وحقوق الإنسان التي تركز على المجتمع والناجين في تصميمها وتنفيذها.

للتواصل:
www.c4jr.org
info@c4jr.org

تصميم: صابر سعيد **صورة الغلاف:** هشام حجي

جدول المحتويات

الخلفية..... ٤
ملخص تنفيذي ٥
مطالب الناجين ٦
١. الامن والحماية ٧
٢. الرعاية الصحية ٩
٣. المخطوفين وفتح المقابر ١١
٤. الاستقلال المالي ١٣
٥. العدالة والمساءلة ١٥
٦. حلول النزوح ١٧
٧. التعويضات العادلة ١٩
٨. التعليم ٢١
٩. الاعتراف بالإبادة الجماعية ٢٣
١٠. تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ٢٥

خلفية

لإبراز احتياجات الناجين ومطالبهم بعد عشر سنوات من الإبادة الجماعية ، أجرت ثمان منظمات عضوة في تحالف التعويضات العادلة سلسلة من المشاورات مع الناجين من المجتمعات الأربعة المعترف على انها مؤهلة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات، وهي: الايزيديين، المسيحيين، الشبك، والتركمان.

تعتبر تسع من المشاورات العشر التي أجريت خصيصا لهذا الغرض. شملت المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٧ عامًا، من الرجال والنساء الذين يعيشون في المخيمات وخارجها في العراق، وكذلك في الخارج.

قدمت منظمة يزدا النتائج الرئيسية من تقييم سابق أجرته مع الناجين الايزيديين من مختلف الفئات العمرية والأجناس، الذين يعيشون في المخيمات وخارجها في العراق، وكذلك في الخارج. ولأغراض هذا التقرير، يعتبر هذا التقييم استشارة واحدة.

أعطى التحالف للتعويضات العادلة الأولوية للمشاورات مع الناجين الايزيديين، التركمان، المسيحيين، والشبك، اعترافا بالتأثير غير المتناسب لإبادة داعش على هذه المجتمعات المهمشة تاريخيا وشملها لاحقا في إطار الاستجابة الرئيسية في العراق، وهو قانون الناجيات الأيزيديات. ومع ذلك، يعترف المؤلفون بأن الناجين من صراع داعش ينتمون إلى العديد من المجتمعات المختلفة في العراق، وأن هناك حاجة إلى آليات اخرى موازية، خارج إطار قانون الناجيات الأيزيديات، لتسهيل التعافي وضمان حلول دائمة لجميع الناجين.

على الرغم من أن هذه المشاورات صممت لتحديد المطالب المشتركة لبناء التضامن وتسهيل المناصرة الموحدة، من المهم أن نلاحظ أن هناك تنوعا في الآراء، سواء داخل أو بين مجموعات الناجين، حول بعض هذه المواضيع. يُدرك المؤلفون أن مجتمعات الناجين ليست متجانسة، وأن الآراء التي تم جمعها في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة رأي الجميع.

أخيرا، بينما استند هذا التقرير إلى المشاورات مع الناجين، وتم تحديد نتائج المشاورات بوضوح في كل قسم، فإن الآراء المعبر عنها في أماكن أخرى هي آراء التحالف للتعويضات العادلة والمؤلفين، ولا ينبغي نسبها إلى أي جهة أخرى.

ملخص تنفيذي

بعد مرور عشر سنوات على غزو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبدء حملة الابادة الجماعية، لا يزال تأثير هذا الحدث الكارثي محسوسا بشكل عميق، كما أن عواقب وأسباب الصراع تظل غير معالجة إلى حد كبير. على الرغم من إقرار قانون الناجيات الأيزيديات في عام ٢٠٢١، الذي يهدف إلى معالجة بعض القضايا النظامية التي يواجهها الناجون من المجتمعات الأيزيدية، التركمانية، المسيحية، والشبكية، لا يزال الكثير منهم في حالة من الضعف.

لإحياء الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية التي شنها تنظيم داعش ضد المجتمعات المختلفة في العراق، قام التحالف للتعويضات العادلة بالتعاون مع مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان، مؤسسة سييد، ومنظمة يزدا، بتطوير قائمة من عشرة مطالب أساسية تم تحديدها من خلال سلسلة من المشاورات مع الناجين. تعكس هذه المطالب، التي تستند إلى وجهات نظر من خلفيات عرقية ودينية مختلفة، وأعمار، وأجناس، ومواقع جغرافية متنوعة، الاحتياجات غير الملباة التي تظل أولوية قصوى للناجين.

١. ضمان سلامة وأمن وحماية الأقليات ومنع العنف
٢. توفير رعاية صحية مجانية ويمكن الوصول إليها
٣. معالجة مصير المختطفين والمفقودين وفتح المقابر الجماعية
٤. دعم الاستقلال المالي للناجين
٥. تعزيز العدالة والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي
٦. تأمين نهاية آمنة وكريمة وطوعية للنزوح
٧. ضمان حصول جميع المشمولين بقانون الناجيات الأيزيديات على التعويضات بشكل عادل
٨. تسهيل الوصول إلى التعليم
٩. السعي إلى الاعتراف بالإبادة الجماعية من قبل المجتمع الدولي
١٠. التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات

تعزز العديد من هذه المطالب أهمية وملاءمة تدابير التعويضات التي ينص عليها قانون الناجيات الأيزيديات، مما يثبت أنه إطار استجابة أساسي تم تصميمه بالتشاور مع مجتمعات الناجين، ويؤكد الحاجة إلى استمرار التركيز على القانون حتى يتم تحقيق التنفيذ الكامل.

من خلال توحيد المطالب في هذا التقرير، نأمل في رفع الوعي بشأن الوضع الحالي للناجين المقيمين في العراق وخارجه، والدعوة إلى حلول قوية لتخفيف معاناتهم. إن معالجة هذه الإحتياجات أمر حاسم للتعافي طويل الأمد، والاستقرار، وكرامة الناجين من جميع الفئات المتضررة.

١٠ مطالب للناجين، بعد ١٠ سنوات من الإبادة الجماعية على يد داعش

بعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وثلاث سنوات بعد إقرار قانون الناجيات الأيزيديات من قبل البرلمان العراقي، لا يزال الناجون والناجيات من المجتمعات المتنوعة في العراق يواجهون عوائق نظامية تؤثر على تعافيهم. بعد عقد من المعاناة من العنف الوحشي، والأسر، والنزوح، تظل احتياجات الناجين غير الملباة تؤثر بشكل عميق على الشفاء وإعادة الإدماج

بعد أن استحوذ تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي في سوريا في السنوات السابقة، تقدم إلى العراق في عام ٢٠١٤، مُحققًا أول انتصار له بالاستيلاء على مدينة الفلوجة في ٤ يناير، وشن هجومًا في شمال البلاد في ٤ يونيو على الموصل. من بين أبرز هجماته كان غزو سنجار في ٣ أغسطس، الذي شكل بداية حملته للإبادة على نطاق واسع ضد المجتمع الإيزيدي. بدأت أحداث عام ٢٠١٤ فترة من الرعب أثرت بشكل رئيسي، وإن لم يكن حصريا، على الايزيديين ومجموعات الأقليات العرقية والدينية الأخرى، بما في ذلك ألمكونات المسيحية، التركمانية، والشبك. خلال حملته في العراق، ارتكب تنظيم داعش سلسلة من الفظائع شملت القتل الجماعي، والإعدامات، والاختطاف، والاستعباد الجنسي للنساء والفتيات، والسلب، والابتزاز، والاستيلاء على الموارد الحكومية، والتهريب، وتدمير المواقع الدينية والثقافية. تم أسر الآلاف من النساء والأطفال وتعريضهم لأعمال عنف لا يمكن تصورها، ولقي ما لا يقل عن ٣٠،٠٠٠ مدني حتفهم، و٥٥،٠٠٠ أصيبوا، وتعرض أكثر من ثلاثة ملايين للنزوح. وحتى اليوم، لا يزال أكثر من ٢،٦٠٠ إيزيدي في عداد المفقودين، بالإضافة إلى عدد غير معروف من مجتمعات أخرى مصيرهم مجهول.

بعد عقد من الزمن، ومع تهديد إغلاق المخيمات، يبقى المستقبل مجهولآ لنحو ١٦٠،٠٠٠ نازح داخلي لا زالوا يعيشون النزوح منذ عشر سنوات في مختلف مناطق إقليم كردستان العراق.[١] بالنسبة لأولئك الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية، فإن المخاوف المتعلقة بالسلامة، وعدم الوصول إلى التعليم والوثائق المدنية، ونقص خدمات الرعاية الصحية، وفرص العمل المحدودة تجعل الحلول الدائمة بعيدة المنال. وللعديد من الناجين من داعش – سواء في العراق أو في الخارج – يظل السعي للاعتراف الأوسع بمعاناتهم والعمل المنسق من أجل العدالة والمساءلة هاجسا في الذكرى السنوية العاشرة.

١ ترافرز ، آلانا ، ٢٠٢٤. "انتقال الأمم المتحدة الإنساني من المساعدة الطارئة إلى تمويل التنمية في العراق: سياسة تقديم المساعدات في بلد يعاني من النزوح المطول بعد انتهاء الصراع" (ورقة بحثية ل PeaceRep). مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد، ٣٠ مايو ٢٠٢٤. متاح في: https://peacerep.org/publication/the-uns-humanitarian-transition-from-emergency-assistance-to-development-funding-in-iraq/.

١.ضمان سلامة وأمن وحماية الأقليات ومنع العنف

بينما عاد ٨٠ في المائة من ستة ملايين عراقي فروا من منازلهم بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، لا يزال أكثر من مليون شخص نازح داخليا.[٢] يعيق غياب بيئة مستقرة وآمنة في مناطقهم الأصلية قدرة العائدين على إعادة بناء حياتهم ويمنع الآخرين من العودة إلى ديارهم.

على الرغم من الجهود العسكرية المبذولة للقضاء على داعش في العراق، لا تزال الخلايا النائمة والجماعات المسلحة الأخرى تشكل تهديداً في بعض المناطق حيث ما زالت التوترات قائمة بين الحين والآخر، والإجراءات الأمنية الحالية غير كافية، مما يجعل الأسر العائدة تعيش في خوف من اندلاع العنف مجدداً. تساهم التهديدات الأمنية في هذه المناطق في خلق شعور بعدم الاستقرار، وتزايد انعدام الثقة في السلطات المحلية والوطنية، والشعور بعدم الأمان. يظهر هذا بشكل واضح في المناطق المتنازع عليها والمناطق المحيطة بها، مثل سنجار وتلعفر وسهل نينوى، حيث أعاقت الخلافات والمشاكل المتعلقة بأدارة المناطق التي طال أمدها تطوير بنية أمنية قوية وقابلة للمساءلة

نتائج المشاورة:

"ما زلنا نعيش في المخيمات ولا نشعر بالأمان."
— أحد الناجين الأيزيديين

"لا يزال لدينا بعض الخوف من تكرار ما حدث في عام ٢٠١٤ بسبب عدم الاستقرار الكامل للوضع بشكل عام."
— احد الناجين التركمان

"نحن... غير قادرين على السفر خارج منطقة سهل نينوى بسبب خوفنا من خلايا تنظيم داعش النائمة، ولأن وجوهنا أصبحت مألوفة لسكان مدينة الموصل خلال فترة الأسر."
— احد الناجين المسيحيين

"نحن بحاجة إلى تعزيز الأمن في مناطق الأقليات لمنع تكرار ما حدث في عام ٢٠١٤."
— احد الناجين الشبك

الناجون من جميع المجتمعات الأربعة أشاروا إلى الوضع الأمني الغير مستقر في بعض مناطقهم الأصلية، وأكدوا على الحاجة إلى تدابير أمنية شاملة لحماية الأقليات والمناطق التي

٢ المنظمة الدولية للهجرة ، ٢٠٢٤. "مصفوفة تتبع نزوح المنظمة الدولية للهجرة"، بوابة بيانات المنظمة الدولية للهجرة، ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٤. متاح في: https://iraqdtm.iom.int.

تعيش فيها، ولمنع تكرار العنف. في جميع المشاورات التي أجريت مع المشاركين المقيمين في العراق، تم تكرار الحاجة إلى الأمان والحماية، مع التركيز بشكل خاص بين الأيزيديين على استقرار الوضع الأمني في سنجار.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

إعطاء الأولوية لحماية وسلامة وأمن الأقليات في العراق، وضمان استقرار المناطق المتضررة من النزاع وسلامتها قبل العودة، من خلال:

١. وضع استراتيجيات متعددة الأطراف تكتيكية ومستدامة لإزالة الجماعات المسلحة من المناطق المتأثرة بالنزاع.
٢. دعم تطوير خطط أمنية شاملة بالتعاون مع المجتمعات المحلية وبناء على أفضل الممارسات، مع التركيز على بناء بنية تحتية أمنية مرنة.
٣. إعطاء الأولوية لرفع الوعي وبناء قدرات القوات الأمنية على التنوع والحساسية الثقافية وتعزيز التسامح لمنع العنف ضد الأقليات.

٢.توفير رعاية صحية مجانية ويمكن الوصول إليها

العنف الشديد والواسع النطاق والمتعدد الأوجه الذي ارتكبته داعش له تأثيرات طويلة الأمد على الصحة الجسدية والنفسية للناجين وعوائلهم والمجتمع بشكل عام. لا يزال العديد من الناجين يعانون من إصابات جسدية وأمراض مزمنة وصدمات نفسية نتيجة لتجاربهم خلال النزاع.

بعد الدمار الواسع الذي ألحقته داعش، لا تزال البنية التحتية للرعاية الصحية في سنجار والمناطق المتأثرة الأخرى ضمن محافظة نينوى غير مؤهلة. المرافق الحالية غير مجهزة بشكل جيد، وتعاني من نقص في الكوادر الطبية وتفتقر إلى الإمدادات الطبية الأساسية. الوصول إلى الرعاية المتخصصة في المواقع الأكثر احتياجا، بما في ذلك الدعم النفسي، يكاد يكون معدوما، مما يجبر الناجين على السفر لمسافات طويلة لتلقي العلاج الطبي الأساسي، وهو عبء كبير على أولئك الذين لديهم موارد مالية محدودة. نقص خدمات إعادة التأهيل الشاملة والطويلة الأمد للناجين لا يعيق تعافيهم من الصدمات فحسب، بل يزيد أيضآ من خطر إعادة الصدمة ويتركهم بدون الدعم اللازم للتكيف مع ظروفهم الحالية.

نتائج المشاورة:

> "فتح مراكز دعم نفسي دائمية للناجين وعوائلهم."
>
> ـــ احد الناجين التركمان

> "توفير الرعاية الصحية [للناجين] مجانا."
>
> ـــ احد الناجين الشبك

وشدد الناجون من المجتمعات الأربعة، بما في ذلك أولئك الذين أعيد توطينهم في الخارج، على الحاجة إلى خدمات إعادة تأهيل مجانية ويمكن الوصول إليها وعالية الجودة، بما في ذلك الرعاية الصحية النفسية والبدنية، لدعم التعافي. وأوصى البعض بإنشاء مراكز دعم دائمة للناجين وأسرهم في مناطق الإقامة، في حين شدد آخرون على ضرورة تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية بطريقة حساسة ثقافيا من قبل مهنيين مدربين ومؤهلين، تحت إشراف الأطباء والأخصائيين النفسيين. وشدد الناجون على الحاجة إلى الرعاية الصحية التي ترعاها الحكومة، لكنهم أوصوا بتقديم خدمات إضافية من قبل جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لمعالجة الثغرات.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

ضمان الخدمات الطبية المجانية والمتاحة، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية، لجميع الناجيات والناجين وعوائلهم، وفي جميع مناطق سكناهم، من خلال:

١. بناء وتحديث مرافق الرعاية الصحية في سنجار وسهل نينوى وتلعفر والمناطق الأخرى التي يقيم فيها الناجون، بما في ذلك المستشفيات والعيادات والمراكز المتخصصة في الرعاية النفسية وإعادة التأهيل.

٢. دعم المبادرات لبناء القدرات لتدريب المهنيين الصحيين المحليين، وتزويدهم بالأدوات والموارد اللازمة، وضمان قدرتهم على تقديم خدمات حساسة ومتوافقة ثقافياً؛ وتعزيز بيئة آمنة وممكنة للتعافي؛ وتسهيل الروابط مع أنظمة الدعم الأخرى حسب الحاجة للرعاية الشاملة.

٣. تسهيل التعاون بين مقدمي الرعاية الصحية المحليين والوكالات الحكومية والمنظمات الصحية الدولية لتقديم خدمات رعاية صحية شاملة ومنسقة، وتعزيز جودتها وإمكانية الوصول إليها.

٣.معالجة مصير المختطفين والمفقودين وفتح المقابر الجماعية

بعد مرور عقد من الزمن على الإبادة الجماعية،[٣] لا يزال نحو ٢،٦٠٠ إيزيدياً مختطفين ومصيرهم مجهول وأعداد غير معروفة من المجتمعات ألاخرى في عداد المفقودين. تستمر العوائل والأحباء في تحمل عذاب عدم اليقين، بانتظار أي أخبار قد تكشف عن أماكن أو مصير المخطوفين. على الرغم من أنه تم تأسيس لجنة وطنية للمفقودين، لا يزال يتعين القيام بالكثير لتنفيذ استراتيجية شاملة لمعالجة مصير المفقودين.[٤]

تم اكتشاف اكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية ارتكبها تنظيم داعش، أكثر من ٨٠ منها تقع في سنجار والمناطق المحيطة[٥] بها، ولا يزال العديد منها قيد الفتح.[٦] بدأت جهود التنقيب في السنوات التي تلت تحرير الأراضي التي كانت خاضعة لداعش، خاصة بعد إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) وإعلان الحكومة العراقية النصر العسكري في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن عملية فتح المقابر معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، ولا تزال العديد من العائلات تنتظر تحقيق أي خطوة ملموسة. في يوليو ٢٠٢٤، تم انتشال رفات ١٣٩ شخصاً من مقبرة علو عنتر الجماعية في تلعفر، التي تضم ضحايا من المجتمعين الأيزيدي والتركماني، على الرغم من التقديرات الأولية التي كانت أعلى بكثير. يعُد التنقيب وفتح المقابر الجماعية وتحديد هويات وإعادة بقايا الرفات أمراً أساسياً ليس فقط لتحقيق آمال الأهالي وإحياء الذكرى، ولكن أيضاً كجزء من عملية العدالة الانتقالية الأوسع في العراق، بما في ذلك الحقيقة والتعويضات.

يشير انتهاء ولاية يونيتاد في سبتمبر ٢٠٢٤ إلى أن الدعم الفني الدولي المقدم لفرق الطب العدلي العراقية سينتهي. من الضروري استمرار الدعم لضمان أن السلطات العراقية ذات الصلة، مثل مديرية المقابر الجماعية التي تتبع مؤسسة الشهداء، ومديرية الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة، يمكنها متابعة عمليات فتح المقابر ومطابقة الحمض النووي بنفس الوتيرة والجودة.

نتائج المشاورة:

> "لا توجد جهود للبحث عن المفقودين والمختطفين"
>
> —— أحد الناجين الأيزيديين

٣ منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٤. "سوريا: الناجون الإيزيديون من فظائع الدولة الإسلامية يُتركوا رهن الاحتجاز لأجل غير مسمى في شمال شرق سوريا". ٣١ يوليو/تموز ٢٠٢٤. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/٢٠٢٤/٠٧/syria-yezidi-survivors-of-islamic-state-atrocities-abandoned-to-indefinite-detention-in-north-east-syria/.

٤ ريليف ويب، ٢٠٢٤. "بسعى العراق إلى تعزيز الجهود للعثور على الأشخاص المفقودين، بما في ذلك من خلال التنسيق في عملية الأشخاص المفقودين مع وزارة العدل". ٢٣ مايو ٢٠٢٤. متاح في: https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-seeks-enhance-efforts-find-missing-persons-including-through-coordination-missing-persons-process-ministry-justice.

٥ شفق نيوز، ٢٠٢٤. "داخل بحث العراق المستمر عن إجابات في مقابر داعش الجماعية". ١١ مايو ٢٠٢٤. متاح في: https://shafaq.com/en/Report/Inside-Iraq-s-ongoing-search-for-answers-in-ISIS-mass-graves.

٦ وكالة الأناضول، ٢٠٢٤. "تركمان العراق ينتظرون استعادة جثث أقاربهم من مقبرة داعش الجماعية في الموصل". ٢٠ يوليو ٢٠٢٤. متاح في: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraqi-turkmen-await-recovery-of-relatives-bodies-from-daesh-isis-mass-grave-in-mosul/٣٢٨٨٩٠.

جميع العوائل والمجتمعات المتأثرة تستحق أن تعرف مصير أحبائها المفقودين، وتعيش فرحة لم الشمل مع من يعود، وتتاح لهم الفرصة للحزن وتكريم من الشهداء. في المشاورات، برز هذا كأحد المطالب الرئيسية للناجين الأيزيديين، سواء في العراق أو في الخارج.

أكد المشاركون على الحاجة إلى البحث عن الاشخاص المخطوفين وفتح المقابر الجماعية، وأعربوا عن قلقهم من عدم وجود جهد منسق من قبل الحكومة العراقية لمعالجة هذه الملفات المؤلمة بشكل مناسب، مشددين على ضرورة تجديد الالتزام واتخاذ إجراءات صارمة. هناك توافق قوي بين المجتمع الإيزيدي على أن إعطاء الأولوية لهذه القضية أمر أساسي.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

إعطاء الأولوية لعمل الحكومة العراقية، بدعم من المجتمع الدولي، لتكثيف الجهود في حل قضايا المختطفين والمفقودين، من خلال:

١. تطوير خطة متاحة للعلن وتركز على المجتمع، لتنقيب وفتح جميع المقابر الجماعية المتبقية، وضمان إطلاع عوائل المفقودين على أي تقدم يطرأ.
٢. ضمان تحديد وإعادة جميع الرفات، وخاصة من خلال حملات واسعة لجمع عينات الدم، بما في ذلك من عوائل المفقودين الذين يعيشون في الخارج، بطريقة كريمة وحساسة ثقافياً.
٣. تعزيز الجهود للبحث عن المفقودين، وخاصة في سوريا وتركيا، من خلال تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان عودة المفقودين بأمان إلى أسرهم ومجتمعاتهم.

٤.دعم الاستقلال المالي للناجين

بعد عقد من الإبادة الجماعية، لا يزال العديد من الناجين في العراق يعتمدون إلى حد كبير على المساعدات، ويعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر دون وسائل لإعالة أنفسهم اقتصاديا أو إعالة أسرهم. الظروف الاقتصادية في المجتمعات المتأثرة بالنزاع قاسية، وتتميز بارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص كسب العيش، وهو وضع يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف ويزيد من مخاطر الاستغلال. وفقا لمحافظ نينوى عبد القادر الدخيل في يونيو ٢٠٢٤، يتجاوز معدل البطالة في نينوى ٣٥٪.

وبالإضافة إلى الدعم المالي، هناك حاجة واضحة لفرص عمل مستدامة، فضلا عن توفير التدريب المهني والتدريب على المهارات. إن إطلاق مبادرة التمكين مؤخرا من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات بالتنسيق مع وزارة الثقافة، والتي تهدف إلى تدريب المستفيدين من قانون الناجيات في مختلف المهن، هو خطوة في الاتجاه الصحيح.[٧] ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

نتائج المشاورة:

"خلق فرص عمل مناسبة للناجين."
___أحد الناجين التركمان

"تقديم الدعم المالي للناجين لتمكينهم من فتح مشاريع اقتصادية."
___أحد الناجين المسيحيين

أظهرت نتائج المشاورات مع المجتمعات الأربع الحاجة إلى تعزيز الاستقلالية المالية للناجين، ليس فقط من خلال تقديم الدعم المالي والتعويضات بموجب البرامج التعويضية الحالية، ولكن أيضًا من خلال فرص العمل، والتدريب المهني، وتدريب المهارات، ودعم فتح الأعمال والمشاريع. أكد المشاركون على ضرورة توفير فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم وتوفر رواتب مناسبة للناجين في كل من القطاعين العام والخاص. كما كان هناك تركيز واضح على الحاجة إلى مشاريع سبل العيش، حيث اقترح بعض المشاركين أن المنح المالية، جنباً إلى جنب مع التدريب، يمكن أن تمكنهم من فتح هذه المشاريع بشكل مستقل، بينما طلب آخرون أن يتم تنفيذ المزيد من مشاريع سبل العيش، للناجين من الذكور والإناث على حد سواء، من قبل المنظمات غير الحكومية.

٧ انظر المديرية العامة لشؤون الناجين. فيسبوك ٩ مايو/أيار ٢٠٢٤. متاح في: https://www.facebook.com/١...٧٦٠٦٢١٨٢٥١٤/posts/٤٦٣٧٩٧١٨٩٤٩٩.١٧/?mibextid=rS٤٠aB٧S٩Ucbxw٦٧.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

تمكين الناجين، وبشكل خاص الناجيات، من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية من خلال:

١. تنفيذ برامج التدريب المهني وخلق فرص العمل المصممة خصيصا للاقتصاد المحلي، بما في ذلك الزراعة والحرف اليدوية والأعمال التجارية الصغيرة.
٢. الاستثمار في المشاريع التي توفر فرص كسب العيش والمسارات التعليمية لمسارات مهنية مستدامة.
٣. زيادة وتوسيع حزمة الحوافز المقترحة للنازحين العائدين من وزارة الهجرة والمهجرين، والتي تشمل الوظائف الحكومية والقروض التجارية بدون فوائد، وتنفيذ أحكام قانون الناجيات الأيزيديات المصممة لتأمين فرص عمل للناجين المؤهلين، بما في ذلك عن طريق الأولوية في التوظيف العام بمعدل ٢٪.

٥.تعزيز العدالة والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي

بينما يتضمن قانون الناجيات الأيزيديات عدداً من المواد المتعلقة بضمان العدالة والمساءلة عن جرائم داعش – بما في ذلك التنسيق ومشاركة الأدلة، وبدء الإجراءات الجنائية وتسليم المجرمين، وحماية الشهود، ورفض العفو العام أو الخاص عن مرتكبي جرائم الخطف والاحتجاز ضد الأيزيديين – تظل التحديات قائمة في تنفيذ هذه التدابير بالكامل وضمان حصول جميع الناجين على العدالة التي يستحقونها.

على المستوى الدولي، شارك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) بشكل فعال في دعم جهود المساءلة، بما في ذلك تعزيز القدرات الفنية للسلطات العراقية المعنية، وتوثيق أدلة الفظائع التي ارتكبها داعش، ودعم إدانات أعضاء داعش بجرائم دولية في دول ثالثة. ومع بقاء شهر واحد فقط على إغلاق يونيتاد، لم تتخذ الحكومة العراقية بعد أي إجراء لإدانة الجرائم الدولية الفظيعة (مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية) ضمن القانون الجنائي العراقي، ولم تنشئ آلية مساءلة جنائية تركز على الناجين ولها اختصاص في هذه الجرائم.[٨] بالإضافة إلى ذلك، يتطلب نقل الأدلة من الأمم المتحدة إلى ولاية قضائية وطنية ضمانات لمحاكمات عادلة ومستقلة والالتزام بالمعايير الدولية، وهو ما لم يوفره العراق بعد – مما يعيق قدرة يونيتاد على مشاركة جميع الملفات. وفي غضون ذلك، بدون ترتيبات مستدامة للمحافظة طويلة الأمد، مثل أرشيف متطور داخل الأمم المتحدة، هناك خطر حقيقي أن تصبح الأدلة التي جمعها يونيتاد غير متاحة للدول الثالثة التي لديها القدرة على التحقيق ومحاكمة داعش على الجرائم الدولية الأساسية، مما يعرض للخطر الطريق الوحيد المتاح حالياً لتحقيق العدالة للناجين. لا يزال هناك عمل كبير لضمان تحقيق العدالة – كواجب أخلاقي وضرورة قانونية – لجميع الناجين.

نتائج المشاورة:

> "يجب تحقيق العدالة ومحاسبة المجرمين في صفوف تنظيم داعش."
>
> ـــأحد الناجين الايزيديين في ألمانيا

> "الإسراع في اعتقال الجناة داخل العراق وخارجه وتقديمهم للعدالة."
>
> ـــأحد الناجين الشبك

٨ التحالف للتعويضات العادلة ، أغسطس ٢٠٢٢. "ورقة موقف حول آلية مساءلة داعش في العراق". متاح في: https://c4jr.org/wp-content/uploads/٢٠٢٢/٠٨/Final-position-paper-ISIL-mechanism-ENG_FINAL_Hyperlinks-١.pdf.

في غالبية المشاورات، أبرزت مجاميع الناجين المختلفة الحاجة إلى العدالة، مشيرين إلى المخاوف المتعلقة بعدم التقدم نحو المساءلة عن جرائم داعش. أكد المشاركون على ضرورة محاكمة الجناة داخل النظام القضائي العراقي، لكنهم أشاروا إلى أن الترتيبات اللازمة لتسهيل هذه العملية - مثل إنشاء محكمة خاصة - لم تتقدم بعد. كما أكد المشاركون على ضرورة تعزيز التنسيق مع الكيانات القضائية خارج العراق، بما في ذلك فرق الادعاء في أوروبا، لضمان محاكمة الجناة في كل مكان. وشدد البعض على ضرورة تكثيف الجهود للقبض على الجناة ومحاكمتهم، بينما ربط آخرون تحقيق العدالة بمنع وقوع فظائع مشابهة في المستقبل.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

تعزيز وتنسيق الجهود الوطنية والدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم داعش في العراق، من خلال:

١. اتخاذ خطوات لضمان الحفظ والإدارة المناسبين للأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد)، بما في ذلك:إنشاء أرشيف متطور تحت اشراف موظفين متخصصين في الأمم المتحدة لضمان استمرار معالجة وتحليل الأدلة وجعلها متاحة للمحاكم والمدعين العامين والآليات الدولية لدعم محاكمة مرتكبي الجرائم وإنشاء نظام إدارة معلومات آمن داخل العراق لتخزين المعلومات السرية والأدلة الموجودة بحوزتها.[٩]
٢. ضمان المشاركة الفعالة وحماية الناجين والشهود في الإجراءات الجنائية، مع الالتزام بضمانات المحاكمة العادلة والجلسات العامة.
٣. السعي، بالتشاور مع الناجين ومنظمات المجتمع المدني، للإعتماد قانون لإدانة الجرائم الدولية الفظيعة في النظام القانوني العراقي.

٩ التحالف للتعويضات العادلة ، ٢٠٢٤. "المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجين يتخذون موقفا من طلب العراق إنهاء ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤". ١٢ مارس ٢٠٢٤. متاح في: https://c4jr.org/wp-content/uploads/٢٠٢٤/٠٤/C4JR-report_ENG.pdf. يمكن الوصول إليها عبر: https://c4jr.org/١٢٠٣٢٠٢٤٢٨٥٠٨.

٦. تأمين نهاية آمنة وكريمة وطوعية للنزوح

النزوح الطويل الأمد لا يزال قضية حماية ملحة للناجين من داعش، حيث يعيش حوالي ١٦٠،٠٠٠ عراقي، بما فيهم ١٣٢،٠٠٠ إيزيدي، في مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق التي تعاني من نقص الموارد، حيث تضاءلت الخدمات المتاحة منذ إغلاق الملف الإنساني الدولي في عام ٢٠٢٢.[١٠] يعيش العديد من الناجين في مستوطنات غير رسمية تفتقر إلى الظروف المعيشية الملائمة، بما في ذلك الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء.

قرار الحكومة العراقية إغلاق جميع مخيمات النزوح المتبقية بحلول ٣٠ يوليو ٢٠٢٤ قد أثار مخاوف كبيرة، خاصة بين الناجين الإيزيديين. لا يستطيع الكثيرون العودة إلى سنجار، حيث الظروف الحالية بعيدة عن كونها ملائمة لحياة كريمة. وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، تم تدمير حوالي ٨٠٪ من البنية التحتية العامة في سنجار و٧٠٪ من منازل المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧.[١١] الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه لا يزال محدودًا، والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، لم يتم إعادة بنائها بعد. العثور على سكن ملائم لا يزال يمثل تحديًا بسبب التدمير الواسع للمنازل ونقص التعويضات الكافية لدعم قدرة المجتمعات العائدة على إعادة البناء والتعافي بشكل فعال. حتى فبراير ٢٠٢٤، بينما تم معالجة ٨،٣٠٠ مطالبة تسعى للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات بموجب قانون رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٩، لم يتلق أحد من سنجار المستحقات الموعودة.[١٢]

من الضروري، في ضوء القيود المذكورة أعلاه وتلك التي تم طرحها في أماكن أخرى فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية وآفاق العيش غير الكافية في المناطق الأصلية، أن يُمنح الناجون ليس فقط الحق في العودة الطوعية والآمنة والمستدامة، بل يتم توفير بدائل قابلة للتنفيذ حسب الحاجة.

نتائج المشاورة:

"معظم الناجين يفتقرون إلى السكن."

___أحد الناجين المسيحيين

"توفير بيئة آمنة لـ[...] الناجين وتوفير مكان مناسب لهم للعيش."

___أحد الناجين الأيزيديين

١٠ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٤. "صحيفة وقائع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، يناير ٢٠٢٤"، بوابة بيانات المفوضية ٧ مارس ٢٠٢٤. متاح في: https://data.unhcr.org/en/documents/details/١٠٧٠٩٦؛ بيانات مديرية الهجرة وإدارة الأزمات في دهوك (تموز ٢٠٢٣).

١١ المنظمة الدولية للهجرة ، ٢٠٢٢. هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للناجين من مذبحة سنجار". ٤ أغسطس ٢٠٢٢. متاح في: https://www.iom.int/news/more-support-needed-survivors-sinjar-massacre.

١٢ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٤. "العراق: إغلاق المخيمات الذي يلوح في الأفق في كردستان". ١٣ مايو ٢٠٢٤. متاح في: https://www.hrw.org/news/٢٠٢٤/٠٥/١٣/iraq-looming-camp-closures-kurdistan.

أشار ممثلو عدة مجاميع من الناجين إلى الحاجة إلى حلول سكنية دائمة، حيث يعيش العديد منهم حالياً في مخيمات النازحين، او اماكن غير رسمية، أو أماكن مستأجرة بعد تدمير منازلهم، والنزوح، والتغيرات السكانية الناتجة. ولفت الناجون إلى الحاجة إلى تعويض مناسب عن فقدان الممتلكات خلال الصراع مع داعش، فضلاً عن دعم شامل لتسهيل قدرتهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية، وإعادة الاندماج ضمن مجتمعاتهم، وإعادة بناء منازلهم. كما أشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى تحسين الوصول إلى إعادة التوطين في دول آمنة وتسهيل لم شمل الأسر المفصولة، مما يعكس تصورًا لـ "البيت" يمتد إلى ما وراء الموقع الجغرافي.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

الالتزام بتحسين ظروف المعيشة اللازمة لعودة الناجين والنازحين بشكل عام بأمان وبشكل طوعي وتحديد الحلول البديلة، من خلال:

١. تحقيق حلول دائمة للنازحين داخلياً عبر تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة من لجنة التنسيق بين الوكالات، والتي تضع النازحين في مركز عملية اتخاذ القرار بشأن الحلول الدائمة للنزوح. يجب أن يكون للنازحين القدرة على اتخاذ قرار مستنير وطوعي بشأن أحد النماذج الثلاثة: إعادة الاندماج المستدام في مكان الاصل، الاندماج المحلي في المناطق التي يتواجد فيها النازحون داخلياً، أو الاندماج في منطقة أخرى من البلاد.

٢. الاستثمار في إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتحسين الخدمات في المناطق المتأثرة بالنزاع لتسهيل العودة الكريمة للمجتمعات النازحة، إذا رغبوا في ذلك.

٣. مواصلة تقديم الدعم والموارد لمخيمات النازحين والمجتمعات النازحة، مع التركيز على تحسين ظروف المعيشة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية لحين ايجاد حلول دائمة.

٤. تعويض الناجين عن خسارة الممتلكات من خلال التنفيذ الكامل للبرامج التعويضية المعمول بها، بما في ذلك القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٩ وقانون الناجيات الإيزيديات ؛ زيادة المنح التعويضية المقترحة من وزارة الهجرة والمهجرين للعودة من ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى مبلغ يكفي لتلبية احتياجات العودة؛ وضمان توفر هذه الحزمة التحفيزية لجميع النازحين.

٧. ضمان حصول جميع المشمولين بقانون الناجيات الأيزيديات على التعويضات بشكل عادل

يعترف قانون الناجيات الأيزيديات بالناجين من تنظيم داعش من المجتمعات الأيزيدية، والتركمانية، والمسيحية، والشبكية كأهلية للحصول على التعويضات والشمول بالقانون. ومع ذلك، لا تضمن معايير الأهلية المنصوص عليها في القانون الوصول العادل لجميع فئات الناجين، مما يترك بعض الفتيات والفتيان والرجال من المكونات الأربعة بدون وصول فعّال إلى التعويضات. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض معايير الإثبات وتدابير التحقق التي لم يتم تضمينها في القانون ولكن يتم تطبيقها في الممارسة العملية، مثل المتطلبات بأن يقدم الناجون شكاوى جزائية ويقدموا الاوراق التحقيقية ليتم النظر في طلباتهم، قد شكلت عوائق غير متناسبة لبعض الفئات المؤهلة من الناجين – بما في ذلك على سبيل المثال، أولئك غير القادرين أو غير الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب مخاطر الحماية؛ الأطفال والأيتام، الذين قد تكون عملية التقديم صعبة أو مستحيلة بالنسبة لهم بشكل مستقل. لم يتم بعد إنشاء ترتيبات عن بُعد لكل خطوة من خطوات عملية التقديم، مما يترك حوالي ١،٢٠٠ ناجٍ وناجية مقيمين في خارج العراق غير قادرين على تقديم طلباتهم للتعويضات دون العودة إلى العراق، مما يشكل عائقاً كبيرًا للوصول.

نتائج المشاورة:

> "إدراج الأطفال القاصرين بين الناجين الذين يتلقون الدعم النفسي والمادي."
>
> ــــأحد الناجين المسيحيين

> "تضمين جميع المكونات والفئات، مع تسهيل الإجراءات عند التقدم بطلب الشمول بالتعويضات."
>
> ــــأحد الناجين الشبك

> "تسهيل الإجراءات الروتينية [...] عند تقديم الطلب."
>
> ــــأحد الناجين التركمان

في المشاورات، شدد مجاميع الناجين المتعددة على أن جميع النساء والرجال والأطفال من المجتمعات الأربعة المؤهلة الذين نجوا من الجرائم المدرجة في قانون الناجيات الأيزيديات يجب أن يتمتعوا بالمساواة في الحصول على تعويضات. اقترح بعض المشاركين تعديل معايير الأهلية في القانون - مثل إضافة الأطفال المسيحيين والتركمان والشبك إلى المادة ٢.٣ - لضمان الإدماج المتوازن لجميع الناجيين من المكونات الاربعة المشمولين بقانون الناجيات . كما شدد البعض

على الحاجة إلى تسهيل إجراءات تقديم الطلبات والتحقق في المؤسسات ذات الصلة، في حين أضاف آخرون أن زيادة عدد النساء في هذه المؤسسات يمكن أن تخفف من العوائق القائمة أمام الناجيات. وعلى الرغم من عدم وجود توافق واضح في الآراء داخل المجتمعات الاربعة وفيما بينها بشأن بعض هذه النقاط، إلا أن الموضوع القوي الذي برز من المشاورات كان الحاجة إلى معالجة الحواجز التي تحول دون الوصول بموجب "قانون الناجيات الأيزيديات".

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

ضمان أقصى قدر من شمول فئات الناجين المعترف بها والحفاظ على الحق في العلاج والتعويض بموجب قانون الناجيات الأيزيديات دون تمييز من خلال:

١. جعل التدابير التعويضية متاحة بشكل متساوٍ للناجين من جميع المكونات المشمولة.
٢. تسهيل تطبيق القانون بشكل شامل ونزيه، وتخفيف العقبات في كل مرحلة من العملية – من التقديم، والتحقق، والاستئناف، إلى توزيع الفوائد.
٣. إنشاء آليات ووسائل عن بُعد لكل مرحلة من مراحل عملية التقديم لضمان أن يتمكن الناجون في الخارج من تلقي تعويضاتهم.
٤. مراقبة تنفيذ قانون الناجيات الايزيديات والمشاركة في المشاورات المنتظمة مع مجاميع الناجين المتنوعة لضمان دمج أقوى لنهج شامل مشارَك و مرتكز على الناجين في الإدارة المستمرة وإدارة برنامج التعويضات.

٨. تسهيل الوصول إلى التعليم

يعاني الكثير من الناجين من انقطاع كبير في التعليم نتيجة الأحداث والصراع مع داعش، الذي تسبب في موجات من النزوح الجماعي، فصل الأطفال عن ذويهم، تدمير البنية التحتية، وتوقف الخدمات الأساسية. يواجه الذين قضوا فترة طويلة من الزمن في الأسر تحديات خاصة، حيث فاتهم سنوات حاسمة من التعليم النظامي، وفي بعض الحالات، فقدوا القدرة على استيعاب المعلومات بلغة التدريس.

الفرص التعليمية للناجين المتضررين ليست متاحة بشكل عادل للجميع. بالنسبة للبعض، فإن فقدان الوثائق المدنية جعل عملية إعادة الاندماج في النظام المدرسي الرسمي معقدة. يتفاوت الوصول إلى برامج التعليم غير النظامي والتعليم المسرع في أماكن النزوح بشكل كبير، حيث لا تتوفر المدارس والمعلمون والمساحات الصديقة للأطفال دائماً في المخيمات وخارجها، وعملياتها وقدراتها – خاصة خلال العقد الماضي – تتأرجح استجابة للتغيرات في المساعدات الدولية.

بعض الناجين تجاوزوا سن النظام التعليمي في العراق. بينما يعفي قانون الناجيات الإيزيديات الناجين المؤهلين من شرط السن، إلا أن الآليات العملية لتسهيل عودتهم إلى المدرسة وتوفير مسارات تعليمية مسرعة لا تزال قيد الإنشاء. على الرغم من رغبة الناجين الكبيرة في التعليم، إلا أن الكثيرين يترددون في العودة خوفاً من أن يتم وضعهم مع طلاب أصغر بكثير في برامج غير مهيأة لتلبية احتياجاتهم، وبدون دعم كافٍ لمساعدتهم على التعامل مع الصدمات والوصمة.
في أوائل عام ٢٠٢٤، صوت مجلس الوزراء العراقي على إيقاف التمويل وإغلاق المدارس والأقسام التابعة لوزارة التربية المركزية لتعليم الأطفال النازحين في إقليم كردستان العراق، مما أوقف فعليًا كل التعليم الممول من الحكومة الفيدرالية قبل الموعد النهائي لإغلاق المخيمات، وأدى إلى إغلاق المرافق التعليمية في أماكن النزوح.

نتائج المشاورة:

> "نحن محرومون من التعليم."
>
> ــــأحد الناجين الايزيديين

سلطت مجاميع متعددة من الناجين الضوء على الحاجة إلى دعم تعليمي مخصص، بما في ذلك إنشاء برامج تعليمية خاصة ودورات مهنية للمساعدة في سد الفجوات في التعليم النظامي للناجين ودعمهم في اكتساب المهارات اللازمة لإعادة بناء حياتهم والاندماج في المجتمع. كما أكد الناجون على أهمية توفير الدعم النفسي داخل البيئات التعليمية لمعالجة الصدمات التي تعرض لها الأطفال والشباب المتضررون. واقترح بعض المشاركين فتح مدارس خاصة للناجين لضمان حصولهم على معاملة ملائمة ودعم كافٍ في سعيهم للحصول على التعليم.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

تسهيل الوصول إلى التعليم لجميع الناجين الذين يرغبون في مواصلة دراستهم، من خلال:

١. الاستمرار في توفير التمويل من قبل الحكومة المركزية لتعليم الأطفال النازحين في إقليم كردستان العراق حتى نهاية نزوحهم، بما يتماشى مع تفضيلات الناجين.
٢. بناء وترميم المدارس والجامعات في المناطق المتضررة، وضمان تجهيزها بجميع المرافق والموارد والمواد اللازمة.
٣. تطوير برامج تعليمية خاصة أو مسرعة تتناسب مع احتياجات الناجين، وتوظيف وتدريب المعلمين لتقديم تعليم عالي الجودة وتعزيز بيئة تعلم إيجابية لجميع الطلاب، بما في ذلك الناجين.[١٣]
٤. إنشاء برامج منح دراسية لدعم التعليم العالي للناجين وتوفير فرص التدريب المهني وتطوير المهارات.

١٣ بيلاغر ، موريتز ، وكوشيك ، أميت ، ٢٠٢٠. "إمكانات برامج التعلم السريع (ALPs) للبلدان والمناطق التي تمزقها الصراعات: الدروس المستفادة من تجربة في العراق" ، المجلة الدولية للتعليم. فبراير ٢٠٢٠. متاح في: https://eric.ed.gov/?id=EJ١٢٤٦٤٥٨.

٩. السعي إلى الاعتراف بالإبادة الجماعية من قبل المجتمع الدولي

في حين أن العديد من الدول قد اعترفت رسميًا بالإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، إلا أن الاعتراف الدولي الواسع لا يزال غير كاف. هذا الاعتراف مهم لتكريم الناجين، وتأمين العدالة، وضمان الدعم العالمي لاحتياجاتهم. يمكن أن يمهد الاعتراف الدولي أيضا الطريق أمام أطر قانونية أكثر قوة وإجراءات مساءلة لمنع الفظائع المستقبلية. كما يعد بياناً قوياً للتضامن والالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية.

في حين يعترف قانون الناجيات الأيزيديات بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد الأقليات الدينية والإثنية المتنوعة في العراق – من الإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان – إلا أن الاعتراف الأوسع داخل المجتمع الدولي لا يزال مطلوباً بعد عشر سنوات من هجوم داعش.

نتائج المشاورة:

> "الحصول على اعتراف دولي أوسع بأن ما حدث للأقليات في عام ٢٠١٤ كان إبادة جماعية."
>
> ــــأحد الناجين المسيحيين

> "الاعتراف بالإبادة الجماعية ليس كافيًا، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية على أرض الواقع."
>
> ــــأحد الناجين الايزيديين

أكد ممثلو مجاميع الناجين المتنوعة على ضرورة اعتراف المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المجتمعات الإيزيدية والمسيحية والشبكية والتركمانية، والتي شكلت مطلبًا رئيسيًا نشأ من المشاورات. في خطاب الناجين، غالبًا ما كان هذا التركيز على تأمين الاعتراف الدولي مرتبطاً – وربما بشكل ضروري – بالحاجة إلى أشكال أخرى ملموسة من الدعم الدولي، مثل المساعدة في استعادة الأشخاص المختطفين، والتنسيق في الجهود لتحقيق العدالة، ورفع الوعي في الدول التي تمتلك برامج إعادة التوطين لتوفير مستقبل آمن للأشخاص المعرضين للخطر، والدعم المستمر للحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

دعم الجهود للاعتراف الرسمي بالإبادة الجماعية، من خلال:

١. السعي لقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحديد يوم ٣ أغسطس كيوم دولي للتفكير في جميع ضحايا وناجين الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، وتشجيع جميع الدول الأعضاء، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة على الاحتفال بهذا اليوم الدولي، بما في ذلك تنظيم فعاليات وأنشطة خاصة لإحياء ذكرى الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية.

٢. إنشاء برنامج توعية حول إبادة عام ٢٠١٤ في العراق، يركز على موضوعين رئيسيين:

- منع الإبادة الجماعية: التعلم من دروس الإبادة الجماعية لمنع حدوث أفعال مشابهة في المستقبل.
- دعم الناجين: رفع الوعي حول التأثير المستمر للإبادة الجماعية على الناجين، خاصة الأرامل والأيتام والناجين من العنف الجنسي، والتحديات التي لا يزالون يواجهونها.

١٠. تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات بشكل كامل.

يُعتبر قانون الناجيات الإيزيديات على نطاق واسع، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، قانوناً رائدًا ومعلماً بارزاً في عملية التعافي بعد النزاع في العراق. يعد القانون بتوفير مجموعة متنوعة من التعويضات المادية والرمزية للناجين من عدة مجتمعات دينية وعرقية استهدفتها داعش. بعد عام من الاستعداد، أطلق عملية تقديم الطلبات للمؤهلين و للذين يسعون للحصول على التعويضات في سبتمبر ٢٠٢٢، وبحلول ١ مارس ٢٠٢٣، قامت المديرية العامة لشؤن الناجيات بتوزيع أولى دفعات الرواتب الشهرية على مجموعة أولية من المتقدمين الذين تم الموافقة على طلباتهم. لغاية يونيو ٢٠٢٤، تمت الموافقة على ١،٨٣٤ ناجٍ لتلقي التعويضات الموعودة بموجب القانون، وبدأوا في تلقي الرواتب الشهرية. وقد توسّعت المديرية العامة لشؤن الناجيات مؤخراً في عملها لتوزيع مزايا أخرى، بما في ذلك تخصيص ٢٥٠ قطعة أرض سكنية في سنجار و١٢ قطعة في تلعفر للناجين، من خلال نظام القرعة، في مايو ٢٠٢٤.[١٥]

على الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال بعض الناجين المؤهلين لم يتقدموا بطلبات (بما في ذلك حوالي ١،٢٠٠ يقيمون في الخارج) والعديد من تدابير التعويض المنصوص عليها ضمن هذا الإطار لم تُنفذ بعد. إن التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الإيزيديات هو المفتاح لمعالجة العديد من المطالب الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك الوقاية من العنف (المادة ٤.٢ و٨.١)، الرعاية الصحية (المادة ٥.٦)، تحديد مصير المختطفين والمفقودين (المادة ٥.٧ و٥.٨)، الاستقلال الاقتصادي (المادة ٥.٥، ٦.١، و٦.٤)، العدالة والمساءلة (المادة ٥.٩، ٧.٣، و٩.٢)، الإسكان الدائم (المادة ٦.٢)، التعليم (المادة ٥.٤ و٦.٣)، والاعتراف بالإبادة الجماعية (المادة ٧.١ و٧.٢). إن هذا البرنامج الوطني للتعويضات الذي يتصوره هذا القانون هو مشروع طويل الأمد، شامل وطموح. لضمان نجاحه، سيستلزم الأمر التزاماً مستداماً من الفاعلين على جميع المستويات، لوقت طويل في المستقبل.

بينما يتطلب ضمان عدم التكرار وعلاج التمييز الأساسي ضد الأقليات عملية عدالة انتقالية أوسع، فإن التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات هو خطوة حاسمة أولى في تلبية احتياجات الناجين والمساهمة في تعافيهم.

١٤ انظر المديرية العامة لشؤون الناجين. فيسبوك ، ٢٠٢٤. متاح في: https://www.facebook.com/profile.php?id=١٠٠٠٧٦٠٦٢١٨٢٥١٤.
١٥ انظر المديرية العامة لشؤون الناجين. فيسبوك ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. متاح في: https://tinyurl.com/mvp٧t٣٤.

نتائج المشاورة:

> "إقرار قانون الناجيات الأيزيديات كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للناجين وأسر الضحايا، ولكن هذا لا يعني أن كل شيء قد تم إنجازه. لا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق العدالة والتعويض وتنفيذ جميع مواد [القانون]."
>
> —أحد الناجين الإيزيديين المقيمين في ألمانيا

تم ذكر تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات في جميع المشاورات مع مجموعات الناجين المتنوعة، مما يعزز الأهمية الحيوية لهذا الإطار. وقد احتفل المشاركون بسن هذا القانون بوصفه "نقطة تحول وقفزة نوعية" في العراق، مما شكل تغييراً رئيسياً جلب الأمل للناجين بعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية.

وبالنظر إلى إمكانية قانون الناجيات الإيزيديات في معالجة العديد من احتياجاتهم المتبقية، شدد الناجون على ضرورة التنفيذ الكامل والشامل لجميع الأحكام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدعم المالي، وفرص العمل والأولوية في التوظيف العام، والإسكان وقطع الأراضي، وفتح مراكز إعادة التأهيل، من بين أمور أخرى. تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات يُنظر إليه باعتباره أمراً أساسياً في تسهيل تعافي الناجين وإعادة دمجهم.

توصيات التحالف للتعويضات العادلة

دعم تنفيذ برنامج التعويضات الذي تموله الدولة والمستند إلى قانون الناجيات الإيزيديات بشكل كامل، مع ضمان أن يتم إدارة كل مرحلة من العملية – من التوعية والتقديم والاستئناف إلى توزيع المنافع – بطريقة تركز على الناجين وشفافة وفي الوقت المناسب، من خلال:

١. الوفاء بالوعود للناجين من خلال ضمان تمويل برنامج التعويضات بشكل صحيح ودعم المؤسسات المنفذة بشكل كافٍ لضمان التنفيذ الكامل والطويل الأمد لقانون الناجيات الإيزيديات.
٢. إبقاء تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات الكامل والطويل الأمد على جدول الأعمال الوطني والدولي كإطار للمساءلة العامة.
٣. الاستثمار في البرامج المؤقتة لتعزيز التعاون القوي بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في تقديم الخدمات والدعم اللازمين حتى يتم تنفيذ برنامج التعويضات الذي تموله الدولة بشكل كامل ويعمل على نطاق واسع

COALITION FOR JUST REPARATIONS

Jiyan Foundation for Human Rights

seed foundation
Social Educational Economic Development

Yazda

10 مطالب،
سنوات بعد الإبادة التي ارتكبها داعش

/c4jrOrg

www.c4jr.org

info@c4jr.org

© ٢٠٢٤